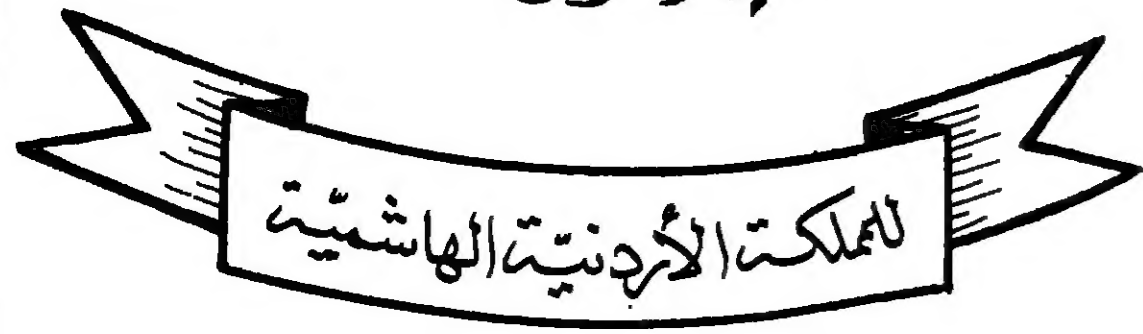




٢٠٧٨٨
٨

البلد الرسمية



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان: السبت ١٣ ربيع الثاني سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١٦ آب سنة ١٩٩٧ م

العدد : ٤٢٢٤

Handwritten signature

نخب الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٢
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون
المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ
المؤقت، و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه
على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٧
قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية
والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية
للمتقاعدين العسكريين لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٧ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل القانون الاصلي على النحو التالي:-
اولا:- بالغاء عنوانه والاستعاضة عنه بالعنوان التالي:-

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٧
قانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين
العسكريين والمحاربين القداماء

ثانيا:- بالغاء اسمه الوارد في المادة (١) منه والاستعاضة عنه بمايلي:-

قانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين
والمحاربين القداماء لسنة ١٩٧٧

المادة ٣- يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة
لها ادناه مالم تدل القرينة على غير ذلك .

المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القداماء .	المؤسسة:
المجلس الاعلى:	المجلس الاعلى للمؤسسة .
الرئيس:	رئيس المجلس الاعلى .
المجلس التنفيذي:	المجلس التنفيذي لادارة المؤسسة .
المدير العام:	المدير العام للمؤسسة .

هــ كـ لـ مـ نـ

المتقاعدون العسكريون : الضباط وضباط الصف والأفراد الأردنيون الذين
أحيلوا على التقاعد ممن خدموا في القوات
المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع
المدني.

العضـــــــــــــــو : المتقاعد العسكري والمحارب القديم المشترك في
المؤسسة .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٣

أ- تؤسس في المملكة مؤسسة رسمية عامة تسمى (المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القداماء) ترتبط برئيس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود وقبول التبرعات والهبات والوقيات والاقتراض والبيع والرهن والاستملاك ويمثلها لدى الغير المدير العام ولها ان تنيب عنها في الامور القانونية والاجراءات القضائية المتعلقة بها المحامي العام المدني او أي محام تعينه لهذه الغاية .

ب- يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ويجوز فتح فروع لها في أي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥-يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٤

أ- تعتبر أموال المؤسسة أموالاً إمبرية وتحصل وفقاً لقانون تحصيل الأموال الإمبرية المعمول به وتحقيقاً لهذه الغاية يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الإمبرية المنصوص عليها في القانون المذكور .

ب- يكون للمؤسسة حق الامتياز على أموال المدين وكفيله .

ج- ١- تعفى المؤسسة من رسوم التعرف الجمركية التي تترتب على السلع الرأسالية والمواد والأجهزة واللوازم الإنتاجية التي تستوردها المؤسسة لاستعمالها الخاص ما عدا ضريبة المبيعات ، ويستثنى من هذا الإعفاء السيارات والأثاث والأدوات والأجهزة المكتبية والقرطاسية والمواد اللازمة لتنفيذ المشاريع والأشغال التي تقوم بها المؤسسة لصالح الغير .

٢- إذا باعت المؤسسة أيّاً من السلع والمواد والأجهزة واللوازم المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة أو تنازلت عنها أو تصرفت بها لمصلحة الغير بأي صورة من الصور ، فتكون خاضعة لأحكام قانون الجمارك الساري المفعول .

المادة ٦- يلغى نص كل من الفقرتين (ج) و(هـ) من المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ج- ممارسة أي نشاط اقتصادي سواء كان صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو سياحيا أو صحيا داخل المملكة وخارجها بما في ذلك تمثيل الشركات المحلية والاجنبية بجميع انواعها وتقوم بممارسة هذه الاعمال على اسس تجارية .

مذہب

هـ- توفير فرص العمل للاعضاء واولادهم داخل المملكة وخارجها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية على ان تكون الاولوية في التعيين في المؤسسة للاعضاء واولادهم وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس الاعلى .

المادة ٧- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- يستوفى من العضو الاشتراك السنوي الذي يحدد المجلس التنفيذي مقداره وطريقة دفعه .

المادة ٨- يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٨-

أ- يتكون المجلس الاعلى برئاسة رئيس الوزراء او من ينيبه وعضوية كل من:-

١- وزير الدفاع

٢- رئيس هيئة الاركان المشتركة

٣- مدير الامن العام

٤- مدير المخابرات العامة

٥- مدير الدفاع المدني

٦- المدير العام

٧- ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص في الشؤون المالية والاقتصادية يختارهم رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ب- يتولى المجلس الاعلى المهام والصلاحيات التالية :-

١- وضع السياسة العامة للمؤسسة ومتابعة تنفيذها .

٢- اقرار الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة .

٣- الموافقة على مشاريع الانظمة الخاصة بالمؤسسة .

٤- التنسيب بتحديد مكافآت اعضاء المجلس التنفيذي عن الجلسات التي يحضرونها وتقديمها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

ج- يجتمع المجلس الاعلى بدعوة من رئيسه مرة كل ستة اشهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على الاقل ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت الرئيس معه .

المادة ٩- يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٩-

أ- يكون للمؤسسة مجلس تنفيذي برئاسة المدير العام وعضوية كل من :-

١- الامناء العامين للوزارات التالية:-

وزارة المالية ، وزارة الصناعة والتجارة ، وزارة التنمية الاجتماعية،

وزارة الاشغال العامة والاسكان ووزارة الزراعة .

٢- احد نواب محافظ البنك المركزي يسميه المحافظ .

٣- ممثل عن الدائرة المالية في القوات المسلحة الاردنية يسميه مديرها

٤- خمسة اعضاء من المتقاعدين العسكريين .

٥- شخصين من ذوي الكفاءة العالية في الادارة او الاقتصاد او الهندسة

او المحاسبة من القطاع الخاص .

مكرر الظل

ب- يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٤)و(٥) في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس الاعلى لمدة اربع سنوات .

ج- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائبا للرئيس .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٠

يعين المدير العام للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس الأعلى، على أن يقترن القرار بالارادة الملكية السامية، و تقبل أستقالته او تنهى خدماته بقرار من رئيس الوزراء .

المادة ١١- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١١ -

يتولى المجلس التنفيذي المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة .
- ب- اعتماد الخطط والبرامج الخاصة بمشروعات المؤسسة واعمالها .
- ج- عقد اتفاقيات القروض بموافقة رئيس الوزراء .
- د- اعداد مشروع الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة .
- هـ- اعداد التقرير السنوي عن اعمال المؤسسة وحساباتها الختامية وعرضها على المجلس الاعلى .
- و- اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بالمؤسسة .
- ز- انشاء نواد للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء في المحافظات وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس الاعلى .

المادة ١٢- يلغى نص المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٢ -

يجتمع المجلس بدعوه من رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة على الاقل في الشهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره اكثرية الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه في حال غيابه واحدا منهم ، ويتخذ قراره بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع معه .

المادة ١٣- يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (١٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

هـ- اشتراكات الاعضاء .

المادة ١٤- تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) ، و اضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :-

ب- تعطي المؤسسة الاولوية في العطاءات التي تطرحها القوات المسلحة الاردنية عند تساوي الاسعار وتمائل المواصفات وذلك في العطاءات التي تشارك فيها المؤسسة.

محرم الحرام

المادة ١٥- يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

السادة ٢٠-

تخضع حسابات المؤسسة للتدقيق اللاحق من قبل ديوان المحاسبة ،

وللمجلس الاعلى تعيين مدقق حسابات قانوني يتولى تدقيق حسابات المؤسسة

ويحدد المجلس اتعابه.

الحسين بن طلال

199V-Y-12

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية
 وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
 الدكتور جواد العناني

وزیر النقل
وزیر البرید والاتصالات
الدكتور بسام الساكسنة

وزير
المسؤولون البلدية والقروية والبيئة
توفيق كريشان

وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء
سعد الدين جمعه

وزير
المياه والري
الدكتور منذر حدادين

وزير
المالية
سليمان حافظ

وزير التنمية الاجتماعية ووزير
القناة ووزير الشباب بالوكالة
الدكتور محمد خير مامبر

وزير دولة الشؤون
الامم
الدكتور سمير مطاوع

نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات
وزير التمنية الادارية
الدكتور عبدالله النصور

وزير
الخارجية
الدكتور فايز الطراونه

وزير
التخطيط
الدكتورة ريم خلف

وزير
الإسكان العامة والإسكان
المهندس ناصر اللوزي

وزير الصحة
والرعاية الصحية
الدكتور اشرف الكردي

وزير الصناعة والتجارة
وزير التموين
الدكتور هانسي الملقى

وزير
الزراعة
محمّد الخريش

وزير
السياحة والأثر
عقل بلطاهي

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
الدكتور عبدالسلام المجالي

وزير
العدل
رياض الشكعة

وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير التربية والتعليم
ووزير التعليم العالي
الدكتور منذر المصري

وزير
الداخلية
فديس رشيد

وزير
الطاقة والثروة المعدنية
محمد صالح الجوهري

وزير
العمل
الدكتور صالح الخمودة

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٧

نامر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٧

نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة

الطاقة والثروة المعدنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم وإدارة وزارة الطاقة والثروة

المعدنية لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع النظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه

فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد، وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مكة المكرمة

المادة ٢- يلغى نص كل من الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٦) من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- للوزير بناء على تسبيب الامين العام احداث المديريات والاقسام والفروع والشعب في الوزارة او الغاء أي منها او دمجها في غيرها.

الحسين بن طلال

١٢-٧-١٩٩٧

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام الجبالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الماكنه	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير المعدل رياض الشكعة
وزير الشؤون البلدية والتروية والبيئة توفيق كريسنان	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الاوتاف والشؤون والمغتربات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مساعد الفين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرفاهية الصحية الدكتور اشرف الكروني	وزير الداخلية نظير رشيد
وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين الدكتور هانسي اللقي	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير التنمية الاجتماعية ووزير الثقافة ووزير الشباب بالوكالة الدكتور محمد حمي ماسر	وزير الزراعة مجسم الخريشه	وزير الممل الدكتور صالح الخصاونه
وزير دولة لشؤون الامم الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والاثر مقل بلتاجي	

نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة

(١١) من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٧

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٧/١٩٩٧

نأمر بوضع النظام الاتي:-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٧

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة المالية ١٩٩٧

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور.

- المادة (١): يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة المالية ١٩٩٧) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٩٧.
- المادة (٢): تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود في كل منها، واسماء هذه الوظائف، وفتاتها، ودرجاتها، ورواتبها حسب ما هو مبين في الجداول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه.
- المادة (٣):^أ - على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية المعمول به يتم تعيين وانتقاء الموظفين بعقود وفق اسس وقواعد تعيين الموظفين المقرره.
- ب - يعين الموظفون على الوظائف المصنفة الشاغرة بموجب عقود وفق اسس وقواعد تعيين وانتقاء الموظفين المقرره كما لا يجوز التصنيف على هذه الوظائف.
- ج - لا يمنح الموظف الذي يعين بعقد اعتبارا من العمل بهذا النظام أي علاوة غير تلك المنصوص عليها في نظام العلاوات الموحدة أو أي نظام آخر.

هـ ك ل م ن

المادة (١٢): في غير الحالات المنصوص عليها في عقد الاستخدام الموقع مع الموظف، تطبق على الموظف بمقد جميع الاحكام الواردة في نظام الخدمة المدنية المعمول به، ويصدر ديوان الخدمة المدنية التعليمات اللازمه لتنفيذ ذلك.

الحسين بن طلال

١٩٩٧/٧/١٩

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام الجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير المعدل رياض الشكعة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة توفيق كريسكان	وزير التخطيط الدكتورة ريم خلف	وزير الاوقاف والشؤون والخدمات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير المياه والري الدكتور منذر حفاطين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكروني	وزير الداخلية نذير رشيد
وزير المالية مطلحان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التوطين الدكتور هانسي الملقبي	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني
وزير التنمية الاجتماعية ووزير التغذية ووزير الشباب بالوكالة الدكتور محمد حمي ماسر	وزير الزراعة محمد الخريشة	وزير العمل الدكتور صالح الخصاونه
وزير دولة لشؤون الاسلام الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والآثار مقل بلقاضي	

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٥ الموافقة على اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة من شرط الحصول على تأشيرات الدخول التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تشيلي بشكلها التالي :-

اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية

من شرط الحصول على تأشيرات

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تشيلي

بالأخذ بعين الاعتبار ان معظم التشريعات في العالم تعطي كبار موظفي الدولة ميزات خاصة تميزهم عن غيرهم عند تجوالهم وسفرهم خارج حدود بلادهم، وذلك عن طريق تزويدهم بجوازات سفر رسمية وخاصة ودبلوماسية تسهل لهم حرية الانتقال لمختلف دول العالم دون تأخير او عراقيل.

وحيث ان أطراف هذه الاتفاقية تجد انه ومن منطلق استكمال هذه الميزة لهؤلاء الاشخاص فلا بد من اعفائهم من شروط الحصول على تأشيرة الدخول لاراضي المملكة الاردنية الهاشمية ولاراضي جمهورية تشيلي مهما كانت أسباب سفرهم وذلك عن طريق عقد اتفاقية بين البلدين المذكورين وفق الاسس والشروط المقبولة لديها. ونظراً لمصلحة الطرفين في تحقيق هذا الهدف فقد تم الاتفاق بينهما على اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسي والرسمية والخاصة من مواطنيهم من شرط الحصول على تأشيرة الدخول لاراضيهم وفق الترتيبات التالية :

هكذا هو الحال

﴿ المادة الاولى ﴾

ينفى المواطنون الاردنيون والتشيليون حاملو جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة والسارية المفعول، من شرط الحصول على تأشيرة الدخول الى المملكة الاردنية الهاشمية والى جمهورية تشيلي مهما كانت اسباب سفرهم .

﴿ المادة الثانية ﴾

يمكن لحملة جوازات السفر المذكورة الحصول على تأشيرة دخول متعددة السفرات والبقاء في الاراضي الاردنية او التشيلية لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتديد لمدة مماثلة من قبل السلطات المختصة في كلا البلدين.

﴿ المادة الثالثة ﴾

يمكن لحملة جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة الذين يعملون في البعثات الدبلوماسية او القنصلية الممتدة ، الدخول والاقامة والخروج بحرية تامة من والى البلد طيلة مدة اذانهم لمهامهم في تلك الدولة.

﴿ المادة الرابعة ﴾

ان الغاء شرط الحصول على تأشيرة الدخول بالاستناد الى هذه الاتفاقية، لا يعفي حملة هذه الوثائق من ضرورة مراعاة القوانين والانظمة والقواعد السارية المفعول والمتعلقة بالدخول والاقامة والخروج من البلد الطرف بهذه الاتفاقية.

﴿ المادة الخامسة ﴾

تحتفظ حكومتا البلدين بحقهما في منع الاشخاص غير المرغوب فيهم من دخول اراضيهم ولهما الحق في انهاء اقامتهم بدون ابداء الاسباب وبدون اية التزامات.

﴿ المادة السادسة ﴾

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محدودة ، ولاي من الطرفين في هذه الاتفاقية ان يشعر الطرف الاخر برغبته في انائها قبل ثلاثة اشهر غير القنوات الدبلوماسية.

هكذا اقر الظن

٢- يجب ان لا يقل رأس المال المسجل والمدفوع للمكتب عن :

أ - مليون دينار في محافظة العاصمة.

ب - نصف مليون دينار في محافظتي اربد والزرقاء.

ج - ربع مليون دينار في بقية محافظات المملكة.

٣- يجب ان يمتلك المكتب مالا يقل عن :-

أ - خمسة وسبعين سيارة في محافظ العاصمة.

ب - خمسين سيارة في محافظتي اربد والزرقاء.

ج - خمس وعشرين سيارة في بقية محافظات المملكة.

المادة (٢) : الشروط الواجب توفرها في مبنى المكتب الرئيسي :-

١ - يجب ان يمارس مكتب التكمسي المرخص عمله في بناء لا تقل مساحته عن :

أ - (٢٠٠م) في محافظة العاصمة يضم مكتب ادارة عامه وغرفة عمليات وقاعة انتظار ،

ملحق بها مرافق صحيه .

ب - (٢٠٠م) في محافظتي اربد والزرقاء يضم مكتب اداره عامه وغرفة عمليات وقاعة

انتظار ، ملحق بها مرافق صحيه .

ج - (٢٠٠م) في بقية محافظات المملكة يضم مكتب اداره عامه وغرفة عمليات وقاعة

انتظار ، ملحق بها مرافق صحيه .

٢ . تأمين ساحة وقوف مخصصه تنظيمياً كمواقف معبدة ومضاءة لسيارات

المكتب بما يكفي لوقوف ٢٠٪ من سياراته في نفس المبنى او تكون بالقرب

من موقع مبنى المكتب بمسافه لا تبعد اكثر من ١٠٠م وأن يتم اثبات ذلك

بسند ملكية للمكاتب والمواقف أو عقد إيجار مصدق من الجهات المختصة .

٣ . أن يكون الموقع من ضمن المناطق المنظمة تجارياً أو صناعياً أو حرفياً.

٤ . أن يكون موقع المكتب بعيداً عن التقاطعات الرئيسية والمنعطفات الخطره

والمدارس والمستشفيات بمسافة لا تقل عن (١٠٠م) .

٥ . أن لا يكون موقع المكتب على الطرق الرئيسية النافذة .

٦ . أن يتوفر أكثر من خط هاتفي مستقل وجهاز اتصال لاسلكي مركزي .

المادة (٣) : الشروط الواجب توفرها في المركبة :-

١ . أن تكون المركبة المراد تشغيلها من موديل سنة التسجيل أو السنة التي قبلها

أو السنة التي تليها وتطبق عليها شروط المركبات العمومية المعمول بها

في ادارة الترخيص .

٢ . أن لا يزيد العمر التشغيلي للمركبة على اثني عشر عاماً من تاريخ التسجيل

للسيارات التي سعة محركها (٢) لتر وأكثر وعشرة أعوام للسيارات التي

يزيد سعة محركها على (١,٦) لتر ويقل عن (٢) لتر ويكون استبدالها إلزامياً

بمركبة أخرى حسب الشروط وتحول الى الصنفه الخصوصيه فقط .

٣ . تميز السيارات العامله بهذه المكاتب بلون وطبعه جانبيه وشعار يحدد من قبل

لجنة السير المركزيه مع الرقم المتسلسل من ادارة السير .

٤ . أن تزود المركبة بعدد للأجرة معتمد من مؤسسة المواصلات والمقاييس .

٥ . أن يتوفر في المركبات أسلوب الاتصال بواسطة الأجهزة الأسلكية لتوجيه

حركاتها وحسب الحاجه من خلال المكتب .

٦ . أن تحمل بطاقة معلومات وتوضع في مكان بارز وواضح للركاب باللغتين العربية والانجليزية وفق الشروط والمواصفات التي تحددها إدارة السير .

٧ . أن لا تقل سعة محرك السيارة التي تسجل في المكتب المرخص عن ١,٦ لتر .

المادة (٤) : الشروط الواجب توفرها في السائق :-

١ . أن يكون أردني الجنسية ويجيد القراءة والكتابة .

٢ . أن يكون غير محكوم بجناية أو جنحه مخلة بالشرف وأن يثبت ذلك بحسن سلوك من الجهات صاحبة العلاقة .

٣ . أن لا يقل عمره عن (٢٥) سنة ولا يزيد على (٦٠) سنة .

٤ . أن يكون حاصلاً على رخصة سوق تخوله قيادة السيارات العمومية .

٥ . أن يلتزم السائق بارتداء اللباس الموحد والمقرر لسائق المكتب بالتنسيق مع ادارة السير .

٦ . أن يلتزم السائق بتعليمات الشركة من حيث المظهر العام لشكله والمظهر العام لمركبته والحركة لاي موقع يريده المكتب بقصد نقل الركاب بدون تردد .

٧ . الالتزام بالمناوبات الليلية بموجب كشف دوري يرفع الى ادارة السير .

٨ . أن يحصل على تصريح مسبق من ادارة السير بعد اجتيازه دورة تتعلق بالسلامة المرورية والمعلومات العامة والمناطق الجغرافية والسياحية تعقد في المعاهد أو المراكز أو النوادي العامة والخاصة التي يتم اعتمادها والاشراف عليها من قبل مديرية الامن العام لهذه الغاية .

المادة (٥) : الأحكام العامة :-

١ . يقدم صاحب المكتب (شركة أو مؤسسه فرديه) قبل مباشرته العمل كفاله بنكيه باسم سلطة الترخيص بالاضافه الى وظيفته مقدارها ٢٪ من رأس المال المسجل سارية المفعول لمدة سنة واحدة على أن يجري تجديدها سنوياً قبل اسبوعين من تاريخ انتهائها يلتزم فيها المحافظة على الآداب العامة وشروط الترخيص ويحق لسلطة الترخيص مصادرة قيمة الكفالة أو اي جزء منها في حال إخلال صاحب المكتب بشروط الترخيص والآداب العامة .

٢ . يجدد الترخيص سنوياً ولسلطة الترخيص الحق في عدم تجديد الترخيص الممنوح للمكتب إذا أخل صاحبه بأحد شروط الرخصة الممنوحة وهي (رأس المال، عدد السيارات، مساحة المكتب، المواقف والأجهزة اللاسلكيه وعدم تجديد الكفاله البنكيه) .

٣ . أن يقوم صاحب المكتب بتنفيذ قرار الموافقة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ التصديق النهائي .

هــ كـ لـ مـ نـ

٤. لا تنقل ملكية سيارات المكتب الا بموافقة سلطة الترخيص أو من ينوبه ولا يسمح ببيع مركبات المكتب الا لمكتب آخر أو لدى تحويلها الى الصفه الخصوصيه وتسجيل بديل عنها شريطة أن لا يقل عدد السيارات المسجله في المكتب عن الحد الأدنى المقرر في جميع الأحوال ..

٥. تقوم إدارة السير بتزويد المكتب (شركة أو مؤسسة فردية) بالمخالفات التي يرتكبها السائقون والعاملون لديه بناءً على طلبه .

٦. يخضع كافة العاملين بالمكتب (شركة أو مؤسسة فردية) لقانون العمل والعمال وقانون الضمان الاجتماعي .

٧. يقوم المكتب بتنظيم السجلات اللازمة لعمله وبإشراف إدارة السير .

٨. تحدد تعرفه الأجرة للمكاتب الجديدة المرخصة بموجب هذه الاسس من قبل وزارة النقل على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار الخدمات المميزة التي تقدمها هذه المكاتب والسيارات .

٩. لا يجوز رهن هذه السيارات الا للبنوك والشركات الماليه المموله .

١٠. يسمح لسيارات المكتب المرخص بالعمل داخل حدود المحافظة التي رخص فيها.

١١. يسمح للشركات (المكاتب) التي ترخص بموجب هذه الاسس بفتح فروع لها في المحافظات الاخرى شريطة ان يكون رأسمال المكتب اكثر او يعادل رأس المال المطلوب لترخيص المكاتب في هذه المحافظات مع مراعاة الشروط الأخرى للمكاتب .

المادة (٦) : أحكام عامه تتعلق بالمكاتب العاملة حالياً :-

١ . يحق للمكاتب القائمة حالياً والمرخصه أصولياً قبل صدور هذه الاسس الاندماج او موائة وضع المكاتب وفقاً لهذه الاسس .

٢ . يسمح لأصحاب السيارات العاملة في المكاتب القائمة حالياً بالانضمام الى المكاتب الجديد وفق احكام هذه الاسس وفي هذه الحالة لا يحق لصاحب المكتب الذي خرجت منه السيارة تسجيل سياره بديله .

٣ . تستثنى السيارات العموميه العامله في المكاتب القائمة والتي تنضم الى المكاتب الجديد من الشرط الوارد في البند رقم (١) من المادة (٣) ويطبق عليها ما هو وارد في البند (٢) من نفس المادة .

٤ . لا يجوز نقل ملكية السيارات المسجله في المكاتب القائمة حالياً الى اشخاص آخرين الا اذا تم تحويلها للصفه الخصوصيه باستثناء السيارات التي تباع لمكاتب جديده ستنشأ لتصبح سيارات اساسيه فيها .

هـ ك ل م ن

المادة (٧) : تلغى أسس تشغيل وترخيص سيارات الأجرة العمومية الواردة في قرار لجنة السير المركزية رقم (١) لسنة ١٩٩٦ .

المادة (٨) : تلغى تعليمات منح تصاريح (طبع) السيارات الاجرة العمومية (سيارات التاكسي والسفرات الخارجية) الصادره بعدد الجريدة الرسمية رقم (٤١٥٤) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١ .

المادة (٩) : تعتبر هذه الاسس سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المقدم ظاهر الغرايبه	العقيد فخري اسكندر	د. هاشم الصباح
مندوباً عن ادارة ترخيص السواكين والمركبات	مدير ادارة السير	امين عام وزارة الداخلية
السيد محمود الملاحمه	المهندس سليم حمزه	مهندس مروان الحمود
مندوباً عن وزارة الصناعة والتجارة	مندوباً عن وزارة الاثقال العامة والاسكان	مندوباً عن وزارة النقل
المختصرات مخيمر ابو جاموس	المهندس تميم ابو واصل	
مدير شؤون السير والترخيص	مندوباً عن القطاع الخاص	
سكرتير لجنة السير المركزيه		

مصدق / سلطة الترخيص
وزير الداخلية

قرار صادر

عن وزير المالية/ الجمارك

بتحديد بدلات التخزين في المستودعات العامة

استناداً للصلاحيه المخوله الي بمقتضى الفقرة أ من المادة ١٥ تعليمات مخازن الاستيداع المنشوره بالعدد ٢٠٥٩ من الجريدة الرسمية الصادره بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٥ والماده ١٠٨ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، أقرر مايلي :-

١ - تحديد بدل التخزين في مخازن الاستيداع العامة وفقاً للتعريفه المبينه في الجدول التالي:-

٢ - يعمل بهذا القرار ابتداءً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الرقم	صنف البضاعه	التعريفه	الوحده
١-	ثلاجات ، غسالات ، افران غاز ، راديووات ، تلفزيونات وآثاث ورق	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٢-	مشروبات روحيه	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٣-	قطع سيارات	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٤-	ادوات صحبه	٠٨٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٥-	قهوه	٠٧٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٦-	سمكه وزبوت نيائتيه	٠٨٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٧-	سجائر	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٨-	مواد غذائيه معلبه ومكبسه	٠٨٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
٩-	سجاد	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
١٠-	اطارات	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
١١-	القمشه	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
١٢-	البسه	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
١٣-	لوازم كهربائيه	١٠٠ فلس	للطن الواحد في اليوم
١٤-	البضائع التي لا يزيد وزنها على :-		

حتى ١٠٠ كغم	٠٢٠ فلس	للارسلانيه الواحده في اليوم
من ١٠١ كغم - ٢٠٠ كغم	٠٣٥ فلس	للارسلانيه الواحده في اليوم
من ٢٠١ كغم - ٣٠٠ كغم	٠٤٥ فلس	للارسلانيه الواحده في اليوم
من ٣٠١ كغم - ٤٠٠ كغم	٠٦٠ فلس	للارسلانيه الواحده في اليوم
من ٤٠١ كغم - ٥٠٠ كغم	٠٧٥ فلس	للارسلانيه الواحده في اليوم

وما يزيد على الـ ٥٠٠ كغم يعتبر طناً كاملاً وما يزيد على وحده الطن كاملاً يعامل كما هو مبين اعلاه.

هكـ انـ الرـضـا

١٦- السيارات :-

أ- سيارات الصالون:

١- بوزن حتى ١٠٠٠ كغم

٢- بوزن يزيد على ١٠٠٠ كغم.

ب- سيارات الشحن والباصات

١٧- مواد أخرى

١٨- البضائع التي تدخل البرادات :-

أ- تبريد عالي

ب- تبريد متوسط

١٩- إذا كانت مدة التخزين أقل من اسبوع تعتبر

اسبوعا كاملا و ملاء على اسبوع تحسب

على أساس الأيام .

حفظ

300 فلس باليوم للسيارة الواحدة

430 فلس باليوم للسيارة الواحدة

600 فلس باليوم للسيارة الواحدة

080 فلس للطن في اليوم

150 فلس للكرونة في اليوم

130 فلس للكرونة في اليوم

سليمان حافظ

وزير المالية/ الجمارك

اتفاقية

فيما بين

١ - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

٢ - شركة الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية.

بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم (٧٢٨٣) الصادر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٩ المتضمن

الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة (فريق اول) وشركات الادوية

(فريق ثاني) والى كتاب سيادة الوزراء الالفهم رقم ٢٢٧٥ / ١٤/١٢ / ١٩٧٩

بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٩٦ والمتضمن الموافقة على عقدا اتفاقية على غرار الاتفاقية

المعقودة بين الشركات المحلية وبين الحكومة ، وتفويض معالي وزير الصناعة والتجارة بتوقيع الاتفاقية

نيابة عن الحكومة ورئيس مجلس ادارة الشركة ممثلا للشركة

* اتفق الفريقان على ما يلي :-

اولا: تعني كلمة المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية ما يلي :-

١- المواد الكيماوية الاولية التي تدخل في صناعة الادوية البشرية

٢- مواد التعبئة والتغليف المعدة خصيصا لتعبئة منتجاتها وحفظها .

٣- الالات والمكينات اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .

٤- الاجهزة والمعدات اللازمة لمختبرات ضبط الجودة والنوعية والبحث والتطوير شريطة الموافقة

المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الصحة .

ثانيا : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحددها وزارة الصحة .

ثالثا: يستصدر الفريق الاول قرار باعفاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية من

الرسم الجمركي الموحد وذلك بالكميات والمواصفات التي تحددها بتوصية مسبقة من وزارتي

الصناعة والتجارة والصحة وذلك ضمن الشروط والتحفيزات التي تقرها وزارة المالية /

الجمارك .

محضر المجلس

رابعاً : يتعهد الفريق الثاني بأن لا يستعمل المواد المعفاة إلا في التاج العلاجات الخاصة به، وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع أي قسم من المواد المعفاة أو التخلي عنه قبل تصديره حسب أحكام هذا الاتفاق وكذلك في حالة مخالفة الفريق الثاني لأي حكم من أحكام قانون الجمارك السارية المفعول أو شروط وزارة المالية / وتحفظاتها، فإنه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعتقت فيها تلك المواد بالإضافة إلى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استناداً لقانون الجمارك أو أي قانون آخر، وتخضع قيودته وسجلاته في كل وقت لمراقبة وزارة المالية / الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

خامساً : يحق للفريق الأول إلغاء هذه الاتفاقية في أي وقت يراه .
وقعت هذه الاتفاقية في : ١٩٩٧/٧/١٦

الفريق الثاني
محمد سعيد
رئيس مجلس الإدارة

الفريق الأول
د . منذر حدادين
وزير الصناعة والتجارة ، وكالة

محكمة العدل